وزارة التموين والتجارة الداخلية -قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٣/٦/٢٤ بشأن اعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٩/١٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٣٥١٩٣٦٢,٠٢ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وتسعة عشر ألفًا وثلاثمائة واثنان وستون جنيهًا وقرشان لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٧٨٧٤٣٩,٣٢ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وأربعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا واثنان وثلاثون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٧٣١٩٢٢,٧٠ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وواحد وثلاثون ألفًا وتسعمائة واثنان وعشرون جنيهًا وسبعون قرشًا لاغير) أضيفت للاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٩٣٩١٧٥٧,٨٣ جنيه (فقط تسعة ملايين وثلاثمائة وواحد وتسعون ألفًا وسبعمائة وسبعة وخمسون جنيهًا وثلاثة وثمانون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٣/٩/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء / أسامة مازن